

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم
الرسمي باسم الحكومة

الموضوع: سؤال كتابي

امتناع بعض مؤسسات التعليم الخصوصي عن تسليم الوثائق القانونية للمغادرة وإعادة
التسجيل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير؛

تحية تقدير واحترام؛

كما تعلمون، تعيش بعض مؤسسات التعليم الخصوصي وأسر التلاميذ المتدربين لديها على وقع الصراع وشد الجذب بينهما، على خلفية عدم التفاهم بين الطرفين واحتواء أزمة الأداء. وهناك الكثير من المؤسسات الخاصة التي لم تستجب لطلبات الآباء أو التي لم تفتح باب الحوار معهم بخصوص مراجعة تكاليف تدرس الأطفال بالنسبة للأشهر المشمولة بفترة الحجر الصحي، بل منها من لم تمكن الآباء من الملفات والوثائق الإدارية الخاصة بأبنائهم من قبيل الشهادات المدرسية، وشهادات المغادرة. وهو ما دفع بالعديد من الأسر إلى اللجوء للقضاء من أجل الحصول على جميع الوثائق اللازمة والخاصة بأبنائهم وبناتهم والتي تعتبره حقا مشروعاً، وهو ما استجاب له القضاء في القضايا المعروضة عليه ذات الصلة، وحكم لصالح الأسر المتضررة من سلوكيات هذه المؤسسات التعليمية الخاصة، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك وعلى امتداد جميع جهات المملكة وآخرها مدرسة العلا الخاصة بمدينة طنجة.

لذلك نسألكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها من أجل السهر على ضرورة اتخاذ كافة التدابير لتمكين جميع التلاميذ وأولياءهم من جميع وثائقهم الإدارية والتربوية وفق ما يكفله لهم القانون؟

ثم ما هي الآليات المؤسسية المتوفرة لديكم التي يمكن استخدامها من أجل العمل على تجنيبهم اللجوء للآليات القضائية؟

وتفضلوا، السيد الوزير المحترم، بقبول خالص تحيات الاحترام والتقدير

و تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

بنشقرون كريمي جمال